

Distr.: General
28 January 2013
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء بشأن مساهمة السياحة في التنمية المستدامة

جنيف، ١٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

مساهمة السياحة في التنمية المستدامة

السياحة المستدامة: المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة

مذكرة قضايا من إعداد أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

تعتبر بلدان نامية كثيرة أن السياحة مهمة للتقدم الاقتصادي والحد من الفقر. غير أن من الواضح أيضاً أن العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي والحد من الفقر ليست تلقائية. فهي تعتمد بقدر كبير على ما إذا كانت السياحة تولد فرص عمل، وتقيم روابط - خصوصاً مع قطاعي الزراعة والخدمات - وتحت تطوير البنية التحتية الأساسية عن طريق بناء الطرق ومرافق الموانئ والمطارات وتوفير خدمات مالية يمكن أن يستفيد منها الاقتصاد برمته. وهي تتوقف أيضاً على ما إذا كانت تنمية السياحة قائمة على استراتيجية وطنية تضم أطراً سياساتية وتنظيمية ومؤسسية توفر ما يكفي من الحوافز لحث تطوير قدرات العرض في الأسواق الوطنية. ولا يقل أهمية عن ذلك مدى قدرة الاستراتيجية الوطنية على الحد من التسرب المالي من الاقتصاد المحلي، وهي مشكلة تبدو مزمنة في الكثير من البلدان النامية، إضافة إلى الجهود المبذولة في سبيل التقليل إلى أدنى حد من أثر السياحة الضار بالبيئة والتراث الثقافي. ودور السياحة في التقدم الاقتصادي الهيكلي والتنمية المستدامة ليس موضوعاً جديداً في جدول الأعمال الدولي، بيد أن كيفية زيادة استدامة السياحة وجعلها تساهم في أهداف التنمية المستدامة للبلدان النامية ما زالت تمثل تحدياً يستدعي اهتماماً عاجلاً.

المحتويات

الصفحة

٣		مقدمة
٣		أولاً - حجم قطاع السياحة وأهميته النسبية
٣		ألف - المنظور العالمي
٧		باء - المنظور الوطني
٨		ثانياً - الدور الذي يمكن أن تؤديه السياحة في النمو الاقتصادي والحد من الفقر
٨		ألف - الروابط
١٤		باء - الحد من الفقر
١٥		ثالثاً - بواعث القلق والمخاطر المتصلة بالسياحة
١٥		ألف - ضعف الروابط يؤدي إلى زيادة التسرب المالي
١٧		باء - بواعث القلق الاجتماعية الثقافية
١٧		جيم - الضرر بالبيئة والتراث الثقافي
١٩		رابعاً - نحو سياحة مستدامة
٢٠		ألف - برنامج سياسات لتحقيق السياحة المستدامة
٢٢		باء - إنشاء التكتلات
٢٢		جيم - إقامة روابط مع موردي السلع والخدمات المحليين
٢٣		دال - تنمية المهارات والموارد البشرية
٢٣		هـ - الوصول إلى التمويل والاستثمار
٢٤		واو - الإطار المؤسسي ودمج السياحة في السياسات الوطنية
٢٤		زاي - الترويج والتسويق
٢٥		حاء - حماية التراث الثقافي والحفاظ عليه
٢٥		خامساً - الاستنتاجات

مقدمة

١- تشارك في تنمية قطاع السياحة جهات فاعلة متنوعة، من الحكومات التي تؤثر في تنميتها، بواسطة تدخلات السياسة العامة وتطوير البنية التحتية والتنظيم، إلى العناصر الفاعلة الرئيسية في القطاع الخاص. وتشمل هذه العناصر المنشآت المتعددة الصغيرة منها والكبيرة والمحلية والأجنبية التي توفر إمدادات وخدمات، مثل الفنادق والمطاعم والنقل والمرشدين السياحيين المحليين وشتى خدمات الاستجمام والترفيه. لكن هذا التنوع يثير معضلة. فمن جهة، يظهر أن السياحة، بخلاف قطاعات أخرى مغلقة بطبيعتها كقطاع الصناعات الاستخراجية، تقيم روابط مع قطاعات مختلفة في الاقتصاد، ولذا ترجح قدرتها على المساهمة في التنويع الاقتصادي. ومن جهة أخرى، يشمل قطاع السياحة مجموعة متباينة من الأنشطة والعناصر الفاعلة، وهو ما يضعف التحدي المتمثل في إنشاء قطاع سياحة مستدام نظراً لما يتطلبه ذلك من استدامة كل مجال أو نشاط على حدة. ولا بد من توافر مجموعة من السياسات والضوابط إلى جانب الاستثمارات والتدريب لتحقيق الاستدامة في جميع الأنشطة المتصلة بالسياحة والمساهمة في التنمية المستدامة.

٢- وتتوخى هذه الوثيقة تحديد القضايا الرئيسية التي ينبغي معالجتها عند بحث إسهامات السياحة في التنمية المستدامة. وسيستعرض الفصل الأول حجم قطاع السياحة وأهميته النسبية من المنظور العالمي والمنظور الوطني. ويقيم الفصل الثاني ما يمكن أن ينجم عن السياحة من آثار مباشرة وغير مباشرة على الاقتصادات المحلية ودورها الممكن في الحد من الفقر وفي النمو الشامل للجميع. ويتناول الفصل الثالث التحديات التي يثيرها قطاع السياحة، سيما الضرر الذي يمكن أن يلحق البيئة والتراث الثقافي. ويبحث الفصل الرابع كيفية زيادة استدامة قطاع السياحة وتعزيز مساهماته في التنمية المستدامة.

أولاً- حجم قطاع السياحة وأهميته النسبية

ألف- المنظور العالمي

٣- في ظلّ تزايد العولمة والدخل المتاح، أصبحت السياحة^(١) على مدى العقود القليلة الماضية أحد أكبر القطاعات وأسرعها نمواً. وفي عام ٢٠١١، ساهمت السياحة بما يُقدَّر بخمسة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وبما يتراوح بين ٦ و ٧ في المائة من إجمالي

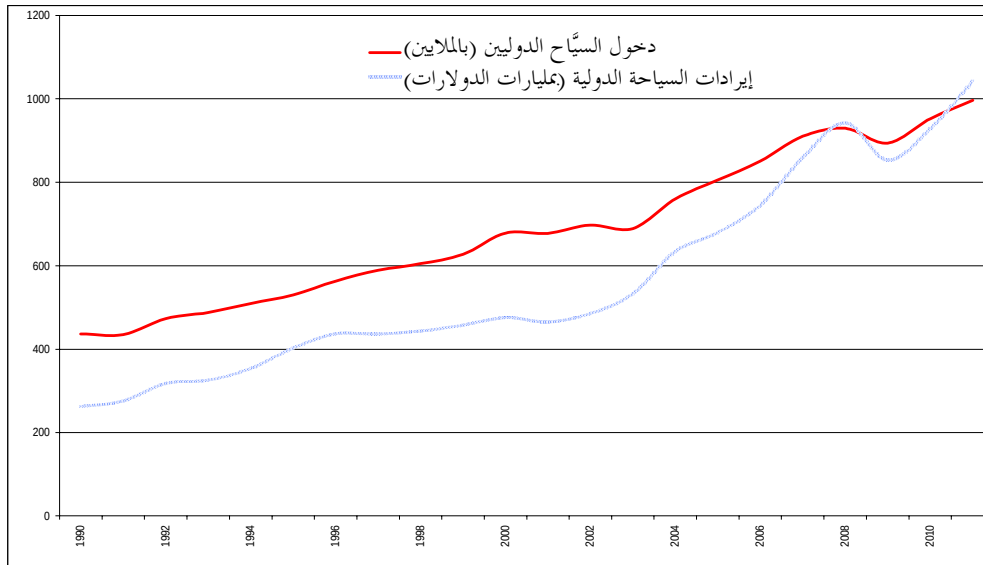
(١) يرد تعريف للسياحة في التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة، ٢٠٠٨. ST/ESA/STAT/SER.M/83/Rev.1. شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. منشورات الأمم المتحدة. رقم المبيع A.08.XVII.28. الأمم المتحدة، ٢٠١٠. نيويورك.

عدد الوظائف في العالم^(٢). ومن المتوقع أن يستمر الطلب نظراً إلى تزايد دخل الأسر المعيشية في الاقتصادات الناشئة، بما يدعم أنشطة الاستجمام، وإلى تنامي التجارة الدولية الذي يُعزّز سفر أصحاب الأعمال. ولهذا القطاع، بحكم حجمه، قدرة هائلة على تحقيق النمو الاقتصادي والتنوع وتغيير هياكل الاقتصادات.

٤- وسجل وصول السياح الدوليين نمواً يكاد لا ينقطع إذ ارتفع من ٢٥ مليوناً في عام ١٩٥٠ إلى ٤٣٥ مليوناً في عام ١٩٩٠، و٦٧٥ مليوناً في عام ٢٠٠٠ و٩٤٠ مليوناً في عام ٢٠١٠ (الشكل ١). وتفيد التقديرات بأن مليار سائح سافروا بين الدول في عام ٢٠١٢. ولم يُسجل هذا الرقم تراجعاً كبيراً إلا في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتفيد منظمة السياحة العالمية بأن قطاع السياحة من أول القطاعات التي تُسجل تعافياً مبكراً من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة. وبمعدل نمو قدر بمائتين و٣ و٤ في المائة في عام ٢٠١٢، أثبتت السياحة الدولية قدرتها الملحوظة على مجابهة التقلب الاقتصادي لكنها أثبتت أيضاً قابليتها للتأثر به. ومن المنتظر أن يستمر التعافي في الأمد الأطول، إذ يتوقع أن تنمو أعداد السياح الدوليين بنسبة ٤ في المائة سنوياً إلى غاية عام ٢٠٢٠، حيث يُفترض أن يصل عددهم إلى ١,٦ مليار سائح، بحيث يفوق المستويات الحالية بنسبة تناهز ٦٠ في المائة. ويُتوقع أن تكون أوروبا وشرق آسيا والمحيط الهادئ والأمريكتين على رأس المناطق الأكثر استقبالية للسياح يليها أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا^(٣).

الشكل ١

السياحة الوافدة، ١٩٩٠-٢٠١١



المصدر: منظمة السياحة العالمية.

(٢) منظمة السياحة العالمية (٢٠١٢). UNWTO, Madrid. *UNWTO Tourism Highlights: 2012 Edition*.

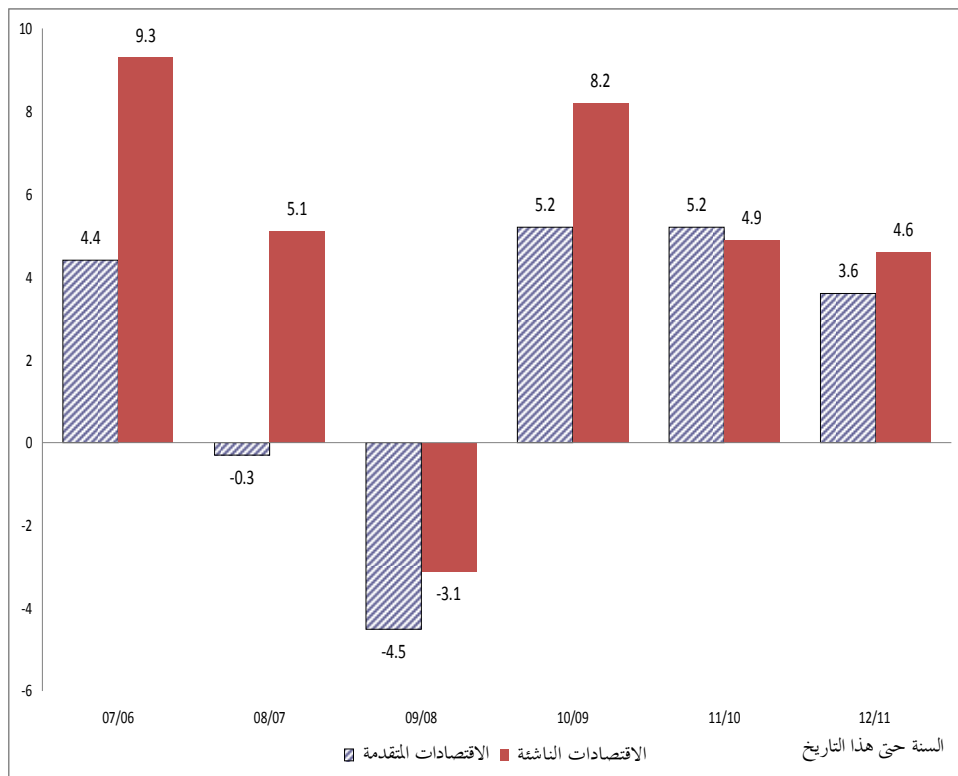
(٣) المرجع ذاته.

٥- وفي حين لا تزال أوروبا وأمريكا الشمالية الوجهتين التقليديتين، ارتفعت حصة الاقتصادات الناشئة في السوق ارتفاعاً كبيراً من ٣٠ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٤٧ في المائة في عام ٢٠١٠. ومع زيادة وجهات الاقتصادات الناشئة بمعدل أسرع من زيادة وجهات الاقتصادات المتقدمة، ستستمر حصة وجهات الاقتصادات الناشئة في الزيادة (الشكل ٢). وبخصوص أسواق المصدر، يأتي قرابة ثلاثة أرباع العدد الإجمالي للسياح الدوليين بصفة عامة من البلدان المتقدمة.

الشكل ٢

دخول السياح الدوليين، ٢٠٠٦-٢٠١٢، بحسب نوع الاقتصاد

(التغير، بالنسبة المئوية)



المصدر: منظمة السياحة العالمية.

٦- وعلاوة على ذلك، تفيد أرقام عام ٢٠٠٨ بأن قرابة ٥١ في المائة من مجموع السياحة الدولية الوافدة، مرتبط بـ سياحة الاستجمام؛ و ١٥ في المائة بسفر أصحاب الأعمال؛ و ٢٧ في المائة بأغراض أخرى منها الزيارات العائلية والحجّ والصحة والتعليم؛ و ٧ في المائة بأغراض غير محدّدة^(٤). ويصل ما يزيد على نصف المسافرين إلى وجهتهم بواسطة النقل الجوي (٥٢ في المائة) بينما يستخدم البقية النقل السطحي (٤٨ في المائة).

(٤) منظمة السياحة العالمية (٢٠٠٩). *Tourism Highlights: 2009 Edition*. UNWTO. Madrid.

٧- وعدد السياح الدوليين الوافدين، الذي يناهز المليار سائح، صغير نسبياً مقارنة بعدد السياح الداخليين الذي يُقدَّر بما يناهز أربعة مليارات سنوياً. والسياحة الداخلية مهمة لخلق الوظائف ولسلاسل القيمة المحلية، سيما في الاقتصادات المتقدّمة. غير أن قدرة قطاع السياحة على المساهمة في التنمية الاقتصادية غالباً ما ترتبط بالسياحة الدولية نظراً إلى قدرتها على توليد العملة الأجنبية وإتاحة فرص نقل رأس المال والمعرفة.

٨- وتمثّل السياحة الدولية مصدراً رئيسياً للعملة الأجنبية وتساهم من ثمّ مساهمة حاسمة في ميزان المدفوعات وفي استقرار الاقتصاد الكلي، سيما في البلدان النامية. وعلى نحو ما يظهر في الشكل ١، سجّلت صادرات السياحة، التي تُقاس بإيرادات السياحة الدولية، رقماً قياسيًّا بلغ ١٠٣٠ مليار دولار في عام ٢٠١١ أو ما يناهز ١٠٠٠ دولار لكل سائح دولي. وبإضافة قيمة نقل المسافرين على الصعيد الدولي، يفوق إجمالي الدخل الناتج عن السفر والسياحة الوافدين ١,٢ تريليون دولار في عام ٢٠١١.

٩- واحتل قطاع السياحة المركز الرابع في ترتيب الصادرات العالمية في عام ٢٠١١، إذ مثّل ٣٠ في المائة من صادرات الخدمات التجارية في العالم أو ما يعادل ٦ في المائة من مجموع الصادرات^(٥).

١٠- ومن الخصائص البارزة الأخرى لقطاع السياحة أن النساء يُمثّلن ما يتراوح بين ٦٠ و ٧٠ في المائة من القوة العاملة، وأن نصف العاملين في هذا القطاع لا تتجاوز أعمارهم الخامسة والعشرين^(٦). ويسهل على العمال المهاجرين العمل في قطاع السياحة مقارنة بقطاعات أخرى. وبالنسبة إلى بلدان نامية كثيرة، تولّد الخدمات السياحية التي يُقدمها رعاياها العاملون في الخارج تدفقات كبيرة من التحويلات المالية. وتستفيد البلدان المضيفة للعمال المهاجرين أيضاً من صادرات خدمات السياحة والسفر الناتجة عن إنفاق العمال المهاجرين في اقتصاداتها.

١١- ويثير نمط العمل في هذا القطاع شواغل ترتبط بالطابع الموسمي والمؤقت لوظائف كثيرة، إلى جانب الارتفاع النسبي لحصة الفرص المتاحة للعمالة غير الماهرة ونصف الماهرة. وتبذل منظمة العمل الدولية ومنظمات غير حكومية جهوداً في سبيل التوعية بظروف العمل المتردية وتنبيه أصحاب العمل والمسؤولين في قطاع السياحة لأهمية تشجيع العمل اللائق والأجور اللائقة في هذا القطاع.

١٢- وبخصوص قدرة القطاع على خلق فرص العمل، تفيد تقديرات منظمة العمل الدولية بأن الوظيفة الواحدة في قطاع السياحة الرئيسي توفر ما يعادل ١,٥ وظيفة إضافية أو غير

(٥) انظر الحاشية ٢.

(٦) Bolwell D and Weinz W (2008). Guide for social dialogue in the tourism industry. Sectoral Activities Programme. Working Paper No. 265. International Labour Organization. Geneva. October

مباشرة في الأنشطة الاقتصادية المتصلة بالسياحة. وتمثل أغلبية المشاريع المتصلة بالسياحة في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً، في منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم وبالغة الصغر يعمل الكثير منها في الاقتصاد غير المنظم.

باء- المنظور الوطني

١٣- تجلب الصورة العالمية بطبيعة الحال تباينات مهمة بين البلدان. فمساهمة القطاع المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة والدخل وإيرادات العملة الأجنبية تكون أكبر في البلدان النامية المعتمدة بقدر كبير على السياحة مثل كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية. غير أن الأثر الاقتصادي للسياحة يكون أكبر بالأرقام المطلقة في الاقتصادات الكبيرة والمتنوعة كالاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان وفرنسا والبرازيل وإسبانيا وإيطاليا. وتفيد تقديرات منظمة السياحة العالمية بأن "مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان ذات الاقتصادات المتنوعة والمتقدمة تتراوح بين قرابة ٢ في المائة في البلدان التي تُمثل فيها السياحة قطاعاً صغيراً نسبياً وأكثر من ١٠ في المائة في البلدان التي تكون فيها السياحة دعامة مهمة من دعائم الاقتصاد"^(٧).

١٤- وعلى مدى العقدين الماضيين، سجّل القطاع نمواً أسرع بكثير في البلدان النامية منه في البلدان المتقدمة، ويُعزى ذلك جزئياً إلى زيادة الدخل المتاح علاوة على أن السفر بات أسهل وأقل تكلفة نسبياً. ويزيد نصيب البلدان النامية حالياً على ٤٥ في المائة من عدد السياح على الصعيد العالمي ويتجاوز ٣٥ في المائة من إيرادات السياحة الدولية. كذلك ساهم تزايد السفر داخل المناطق في نمو قطاع السياحة في بلدان نامية كثيرة.

١٥- وتفيد تقديرات المجلس العالمي للسفر والسياحة بأن البلدان التي احتلت المراكز العشرة الأولى من حيث معدلات نمو السفر والسياحة في عام ٢٠١١ كان جميعها من البلدان النامية. ومن بين هذه البلدان أوغندا (١٧,٢ في المائة) وتايلند (١٥,٧ في المائة) وأوروغواي (١٥,١ في المائة) وهونغ كونغ، الصين (١٤,٤ في المائة) وناميبيا (١٣,٤ في المائة) وتركيا (١٣,٤ في المائة) وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (١٢,٢ في المائة) وسنغافورة (١١,٦ في المائة) وتونغا (١١,٥ في المائة) ومالي (١٠,٧ في المائة).

١٦- ومن حيث المساهمات في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة، تؤدي السياحة دوراً بارزاً بصفة خاصة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي ينتمي البعض منها أيضاً إلى أقل البلدان نمواً. وتُمثل السياحة في البعض من هذه البلدان أكثر من ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالفعل، تحتل السياحة المرتبة الأولى أو الثانية في ترتيب مصادر إيرادات الصادرات في ٢٠ من أقل البلدان نمواً وعددها ٤٩ بلداً في العالم. ويُمثل القطاع مصدر إيرادات

(٧) انظر الحاشية ٢.

الصادرات الرئيسي في عشرة من هذه البلدان. وفي البلدان النامية ككل، تتراوح نسبة مساهمة السياحة في مجموع إيرادات الصادرات بين ١٢ و ١٥ في المائة.

١٧- واكتسب قطاع السياحة أهمية كبيرة على الصعيدين العالمي والوطني باعتباره مصدراً من مصادر النمو الاقتصادي والعمالة. ونتيجة لذلك، ما فتئت الحكومات تُولي اهتماماً متزايداً لتنمية قطاع السياحة على أمل أن يساعد في توليد فرص العمل وزيادة الدخل والمساهمة من ثم في الحد من الفقر.

ثانياً- الدور الذي يمكن أن تؤديه السياحة في النمو الاقتصادي والحد من الفقر

١٨- تتوقف مساهمة قطاع السياحة في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وبناء القدرات المحلية والحد من الفقر على العوامل التالية:

- (أ) مدى اندماج قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني من خلال روابط أمامية وخلفية مع القطاعات الأخرى والاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية؛
- (ب) مدى استخدام الإيرادات الناتجة عن السياحة، بما فيها العملة الأجنبية، لتمويل تطوير البنية التحتية ودعم المنشآت المحلية، سيما المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وللنهوض بالمهارات والمؤسسات اللازمة لإنشاء اقتصاد محلي نابض بالحياة؛
- (ج) السياسات والاستراتيجيات المعتمدة من الحكومات، وما إذا كانت تشجع زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي في السياحة ونقل التكنولوجيا والمعرفة وتدعم الأنشطة كثيفة العمالة، وتستهدف المناطق التي يعيش فيها الفقراء ويعملون؛
- (د) الجهود الوطنية الرامية إلى ضمان استدامة الأنشطة الاقتصادية وبلوغها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ألف- الروابط

١٩- تتمثل إحدى السمات البارزة للسياحة في قدرتها على إقامة روابط أمامية وخلفية قوية ومتنوعة. وبالفعل، خلصت دراسة أعدها جيلوسو وآخرون بشأن قطاعات السياحة في الهند والبرازيل وإندونيسيا إلى أن الروابط (الأمامية والخلفية) قوية بصفة خاصة في قطاع السياحة مقارنة بمعظم القطاعات الأخرى، ما يؤكد قدرة قطاع السياحة على حث النشاط الاقتصادي على نطاق واسع^(٨). فالروابط القوية تُحفز الأثر المضاعف الذي يمكن أن تترتب

(٨) Geloso Grosso M, Leshner M and Pinali E (2007). Services trade liberalization and tourism development. OECD Trade Policy Working Paper No. 57. JT03235678. Organization for Economic Cooperation and Development. Paris

عليه فوائد اقتصادية واسعة النطاق على الصعيد الوطني وفرص عمل في الداخل إلى جانب الحد من الفقر على المستوى المحلي.

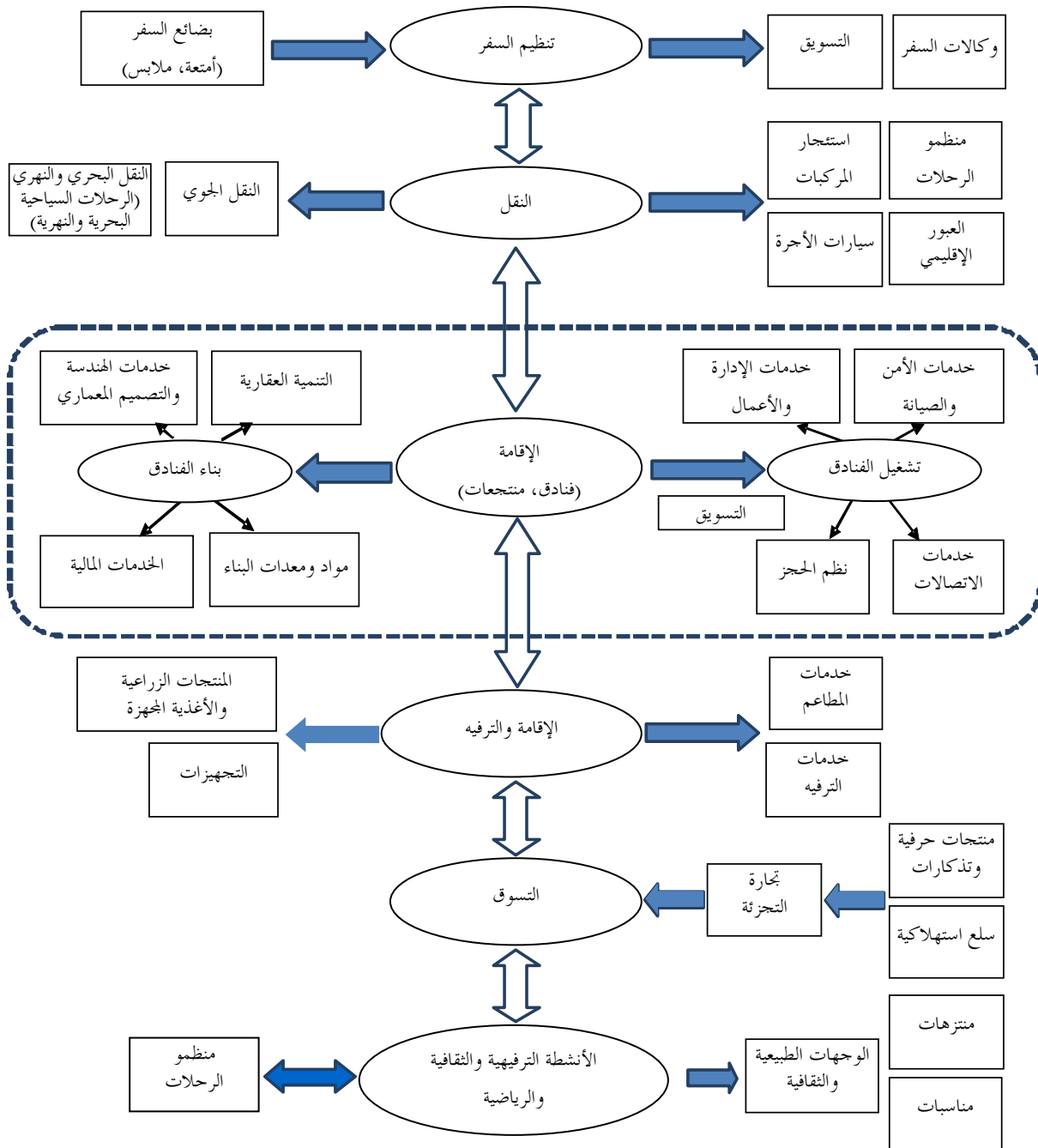
٢٠- وعلى نحو ما يظهر في الشكل ٣، يمكن أن تضم سلسلة قيمة السياحة قطاعات عديدة في الاقتصاد. وسيطلب تعزيزها بناء وتشغيل فنادق ومطاعم ومرافق سياحية أخرى بواسطة روابط خلفية وتطوير خدمات البنية التحتية الأساسية كالطاقة والاتصالات والخدمات البيئية، علاوة على الزراعة والتصنيع وخدمات الدعم الأخرى. ويمكنها أيضاً إقامة مجموعة واسعة من الروابط الأمامية مع القطاعات التي تقدم الخدمات التي يستهلكها السياح، ومنها الخدمات المالية والاتصالات وتجارة التجزئة والخدمات الترفيهية والثقافية والشخصية والأمنية والصحية وخدمات الضيافة. وإضافة إلى ذلك، ستحتاج البلدان الساعية إلى تدعيم قطاعها السياحي إلى تطوير بني تحتية أخرى داعمة للسياحة كالمطارات والطرق السليمة والموانئ والمستشفيات والمصارف، وهي مرافق ضرورية لإتاحة خدمات عالية الجودة وإنشاء وجهة سياحية تنافسية.

٢١- بيد أن إقامة الروابط تقتضي وضع استراتيجية وطنية فعالة تضم سياسات وأطراً تنظيمية ومؤسسية محددة الأهداف وحوافز كافية لحث الاستثمار الخاص وتنمية قدرات العرض المحلية. واعتماد استراتيجية وطنية أمر حاسم الأهمية، لكن مشاركة الحكومة بنشاط في تطوير البنية التحتية الأساسية لا تقل عنه أهمية. والبلدان النامية التي حققت أكبر نجاح في تطوير السياحة هي البلدان التي صممت استراتيجية واضحة تعتمد على القطاعين العام والخاص في الاستثمار وفي تطوير البنية التحتية اللازمة لدعم السياحة.

٢٢- غير أن روابط السياحة في بلدان نامية كثيرة ما زالت ضعيفة وغير مستغلة بالكامل. ونتيجة لذلك يعود جل القيمة المضافة في قطاع السياحة إلى المستثمرين الأجانب ووكالات السفر الدولية وشركات الطيران الأجنبية ولا يستفيد منها الفقراء إلا بقدر محدود. وعلى سبيل المثال، يفيد ميتشل وأشلي بأن نسبة تتراوح في أحسن الأحوال بين خمس وثلث الإنفاق الإجمالي للسياح في الوجهة السياحية تذهب إلى الفقراء كدخل مباشر أو عن طريق سلاسل الإمداد^(٩). ومن هنا ينبع القلق بشأن التسرب، وهو موضوع يناقش أدناه.

(٩) Mitchell J and Ashley C (2007). Can tourism offer pro-poor pathways to prosperity? Examining evidence on the impact of tourism on poverty. Briefing Paper 22. Overseas Development Institute (ODI). June. <http://www.odi.org.uk/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/110.pdf>

الشكل ٣
سلسلة قيمة السياحة



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى Gollub J, Hosier A and Woo G (2003). *Using Cluster-Based Economic Strategy to Minimize Tourism Leakages*.
ملاحظة: الأنشطة المحاطة بخط متقطع هي أنشطة القطاع الأساسية.

٢٣- لذلك، يتعين على الحكومات، في تصميم استراتيجيات السياحة المستدامة، أن تقيّم وتحدد الروابط الممكنة أو سلاسل القيمة المتصلة بالسياحة في الاقتصاد. وعلى سبيل المثال، تمثل الزراعة قطاعاً رئيسياً ذا روابط خلفية قوية مع السياحة، بما أن الفنادق والمطاعم تحتاج إلى إمداد ثابت وكبير بالأغذية والمشروبات. ويفيد تفرغ وآخرون بأن ثلث الإنفاق السياحي الإجمالي يوجه إلى المواد الغذائية^(١٠). غير أن تزويد قطاع السياحة بالأغذية والمشروبات ليس بالأمر الهين عموماً من حيث الموثوقية والكمية ومتطلبات الجودة (كاستيفاء المعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية مثلاً). ويتمثل أحد سبل تيسير دمج المنتجين المحليين في سلسلة القيمة في إبرام اتفاقات تعاقدية مباشرة بين المنتجين والفنادق. وتتيح هذه العقود للمنتجين فرصة التفاوض مسبقاً على الأسعار وتخطيط الإنتاج، كما تمكنهم من الاستثمار في تكنولوجيات أفضل إذ توفر لهم دخلاً أكثر استقراراً. وتستثمر فنادق كثيرة أيضاً في تيسير خدمات الإرشاد وتنمية المهارات من أجل المساهمة في تحسين نوعية المنتجات. وتعود هذه المبادرات بالفائدة على الموردّين، وتتيح للفنادق في الآن ذاته التأثير على أحجام الإنتاج ونوعيته وتنوعه. وإضافة إلى ذلك، تترتب على زيادة الطلب على المنتجات الزراعية آثار غير مباشرة على الأنشطة الريفية غير الزراعية كحث تطوير صناعة التجهيز الزراعي وزيادة الطلب على أنشطة النقل والتخزين والتجارة في الأرياف.

٢٤- ولا تزال بلدان نامية كثيرة، سيما أقل البلدان نمواً، تواجه قيوداً في التزود بالمنتجات الزراعية على الصعيد المحلي. والبعض من هذه القيود معروف (ضعف الجودة أو الموثوقية أو التسليم) ويمكن أن يتفاقم بفعل تدني خدمات النقل ونقص التواصل وتبادل المعلومات بين الموردّين والمشتريين. ولا بد من إيلاء اهتمام أكبر لاستراتيجيات التغلب على هذه المشاكل وتحديات التنفيذ التي تواجهها البلدان النامية ولدور المنظمات الدولية في تدعيم روابط سلسلة الإمداد التي تجمع بين الزراعة والسياحة. ويرد في الإطار أدناه مثال على شراكة نجحت في دمج المزارعين الصغار في سلسلة القيمة السياحية.

Gambia is Good (غامبيا بلد الخير)

تمثل السياحة في غامبيا مصدر دخل مهماً. ورغم الاهتمام بالاعتماد على المصادر المحلية، كثيراً ما تستورد الفنادق والمطاعم الفواكه والخضراوات لأن الإمداد المحلي عادة ما يكون غير مستقر وغير ثابت الجودة وغير كافٍ في فترات الذروة. وأقيمت شراكة "غامبيا بلد الخير" بتمويل من مؤسسة Business Linkages Challenge Fund التابعة لوزارة التنمية الدولية في بريطانيا. وتضم هذه الشراكة منظمة كونسيرن يونيفرسال، وهي منظمة دولية غير حكومية وشركة هيغروف المحدودة، وهي شركة بريطانية كبيرة للبستنة، ومنتجين محليين. وهي تتولى شراء منتجات البستنة الطازجة من المزارعين الصغار وتسويقها للفنادق والمطاعم

(١٠) Telfer DJ and Wall G (1996). Linkages between tourism and food production. *Annals of Tourism Research*. 23(3):635-653.

السياحية، فتحل بذلك محل الوسطاء بين المزارعين والمشتريين. وتقدم الشراكة دعماً في مجال التسويق وتدريباً على الإنتاج وتيسر شراء مستلزمات الإنتاج. وتتولى بالأخص ترجمة احتياجات الفنادق والمطاعم والمحلات الكبرى إلى خطط إنتاج مفصلة للمزارعين، والتفاوض على أسعار منصفة، ووضع نظام لتخزين البذور وتصنيف المنتجات، والمساعدة في مجال نظم الري وتنوع المحاصيل لإتاحة الإنتاج على مدار العام. ونتيجة لذلك، تُشتري المنتجات من قرابة ١ ٠٠٠ مزارع، ٩٠ في المائة منهم نساء. ويزود المزارعون ما يربو على ٤٠ فندقاً ومطعماً بقرابة ٢٠ طناً من المنتجات في الشهر أثناء الموسم السياحي.

المصدر: الأونكتاد، بالاستناد إلى معلومات متاحة على الشبكة.

٢٥- وتثير قدرة قطاع السياحة على حث النمو والتنمية وتيسيرهما في قطاعات التصنيع والبناء والنقل أيضاً كثيراً من النقاش. ويمكن أن تكون للقطاع آثار مباشرة كبيرة في الطلب على المنتجات المصنعة، من المنتجات البسيطة كالأغطية والمناشف والصابون والأثاث إلى المنتجات المصنعة عالية التكنولوجيا أو كثيفة رأس المال التي يحتاجها قطاعا البناء والنقل من أجل توفير خدمات سياحية تنافسية وعالية الجودة. وكثيراً ما يفضي توسع القطاع إلى زيادة الطلب على بناء المرافق السياحية كالفنادق والموانئ والطرق ومرافق المطارات الحديثة وتوفير المركبات وغيرها من وسائل النقل إلى المواقع السياحية. ويولد هذا بدوره آثار المضاعف على امتداد سلسلة القيمة وفي قطاعات متنوعة كالتعدين والطاقة والإمداد بالمياه وصناعة المنتجات ذات المحتوى المعرفي الأكبر كمستلزمات الإنتاج في قطاعي البناء والنقل. وإضافة إلى ذلك لا يعود إنشاء البنية التحتية للنقل بالفائدة على السياحة فحسب وإنما تيسر التجارة أيضاً. وفي البلدان التي توجد فيها المواقع السياحية في مناطق نائية، يمكن أن يكون لبناء شبكة نقل تأثير مفيد على التنمية الريفية. لكن بالنظر إلى انخفاض مستوى التنمية الصناعية وضعف هيكل الإنتاج في مختلف القطاعات في بلدان نامية كثيرة، سيما في أقل البلدان نمواً، تكون الروابط بصفة عامة من أضعف ما يكون بين السياحة وقطاعات رئيسية كالزراعة والنقل والتصنيع. لذا، غالباً ما يُستورد جزء كبير من مستلزمات الإنتاج الضرورية لإنشاء البنية التحتية والنهوض بالسياحة.

٢٦- ولاجتذاب عدد متزايد من السياح والحفاظ على القدرة التنافسية، ينبغي أن تُتاح لقطاع السياحة مرافق فعالة وموثوق بها مثل مرافق الكهرباء والماء النقي والخدمات الصحية الحديثة. وهذه بطبيعة الحال منافع ينبغي للبلدان توفيرها من أجل تحقيق رفاه السكان بصرف النظر عن شواغل السياحة. غير أن الجهود السياساتية الرامية إلى النهوض بقطاع السياحة تقدم قوة دفع إضافية لتطوير هذه الخدمات الأساسية. ويولد قطاع السياحة اليوم طلباً إضافياً على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، متيحاً بذلك فرصة أخرى لتعميق الروابط. وجاء في دراسة حديثة أعدها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ما يلي:

إن توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ... ساعد على زيادة إنتاجية قطاع السياحة وقدرته على المنافسة وعلى تيسير الحصول على الخدمات السياحية، كخدمات حجز بطاقات السفر الجوي والحجز الفندقي للراغبين في السفر. وأحدثت الإنترنت تغييراً جذرياً في قطاع السياحة الدولية إذ قلّصت المسافة بين مقدمي الخدمات السياحية وزبائنهم. وينطوي هذا التحول على بعدين رئيسيين، أولهما أن جميع فئات الشركات، الكبيرة منها والصغيرة، مهما كان موقعها داخل سلسلة القيمة، بات بإمكانها التواصل مباشرة مع عملائها النهائيين. وثانيهما أن المستهلكين الذين كانوا خارج سلسلة القيمة أصبحوا الآن في صميمها. وكما يستطيع الموردون الوصول إلى المستهلكين مباشرة يستطيع الزبائن أن يصلوا مباشرة إلى جانب العرض^(١١).

٢٧- وعلاوة على ذلك، تتيح فوائد البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصاً كبيرة خارج قطاع السياحة. ذلك أن روابط الاتصالات، كمرافق الهاتف الجوال والتغطية بالإنترنت تعود بالنفع على الفقراء لأنها تتيح أو تيسر الحصول على معلومات حاسمة الأهمية بالنسبة إلى موارد رزقهم مثل أسعار المحاصيل.

٢٨- وباستطاعة القطاع أيضاً أن يدمج في سلسلة القيمة عدداً كبيراً من أصحاب المشاريع المحلية كالحرفيين أو المرشدين السياحيين المحليين. فنسبة كبيرة من الإنفاق الفردي السياحي توجه إلى شراء منتجات حرفية وفنية محلية، ويمثل هذا الإنفاق عموماً دخلاً مباشراً للمجتمعات المحلية. وعلاوة على ذلك، يساهم التبادل بين السياح، وأصحاب المشاريع المحليين في الصورة الإيجابية للوجهة السياحية.

٢٩- وإلى جانب الفوائد المباشرة التي يمكن أن تنشأ عن السياحة، يوفر القطاع ميزة قيمة أخرى هي نقل المعارف والتكنولوجيا. ففي قطاع دينامي تنوع فيه أفضليات الزبائن، يغدو اكتساب معارف نظرية معينة - كمعرفة احتياجات الزبائن والوصول إلى نظم الحجز والإلمام بالماركات وأشكال تنظيم الأعمال التجارية - ميزة تنافسية لا غنى عنها لاجتذاب الطلب العالمي. وفي هذا الصدد، تؤدي الشركات عبر الوطنية دوراً مهماً في تيسير نقل المعارف إما بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر أو طرق استثمار أخرى غير قائمة على المساهمة في رأس المال كمنح الامتيازات والتراخيص، وهما شكلان شائعان من أشكال الدخول في قطاع السياحة^(١٢). ويظل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل ضرورة أساسية لقطاع السياحة في البلدان النامية حيث الموارد المحلية محدودة. وتنسحب متطلبات الاستثمار على مرافق رئيسية مثل الفنادق والمرافق الترفيهية إضافة إلى البنية التحتية المادية الداعمة والخدمات الأساسية. غير

(١١) ECLAC (2009). *Foreign Direct Investment in Latin America and the Caribbean 2008*. United Nations publication. Sales No. E.09.II.G.24. Santiago

(١٢) UNCTAD (2007, 2012). *World Investment Report 2007: Transnational Corporations, Extractive Industries and Development*. United Nations publication. Sales No. E.07.II.D.9. New York and Geneva. *World Investment Report 2012: Towards a New Generation of Investment Policies*. United Nations publication. Sales No. E.12.II.D.3. New York and Geneva

أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يشكل أيضاً تحدياً بالنسبة إلى البلدان الساعية إلى تحصيل نسبة أكبر من إيرادات السياحة. وتشكل مسألة التسرب التي تناقش أدناه مبعث قلق رئيسياً بالنسبة إلى البلدان النامية ويمكن أن تقوض بصورة خطيرة آثار السياحة الإيجابية على التنمية.

باء- الحد من الفقر

٣٠- قد لا تكون السياحة في حد ذاتها الحل الكفيل بالقضاء على الفقر لكنها يمكن أن تساهم في ذلك مساهمة كبيرة. إلا أن أثر السياحة على الحد من الفقر يتوقف على عدد من العوامل. فهو يتوقف مثلاً على نوع السياحة، وبخاصة ما إذا كانت سياحة واسعة النطاق أو متخصصة أو حصرية. ويرجح إلى حد كبير أن تولد السياحة واسعة النطاق عدداً أكبر من فرص العمل، بما فيها فرص العمالة شبه الماهرة، وأن تتيح للفقراء أو للمنشآت الصغيرة فرص بيع السلع والخدمات مباشرة للزائرين. غير أن السياحة واسعة النطاق قد تتسبب في مشاكلها الخاصة من حيث الضغط على الموارد المحلية والبيئة والحفاظ على التراث الثقافي. لذلك تقتضي السياحة واسعة النطاق وضع استراتيجية للتخفيف من أي آثار سلبية ممكنة.

٣١- ويتوقف أثر السياحة على الحد من الفقر أيضاً على مستوى الإنفاق الفردي الفعلي أو المشجع في وجهة سياحية ما. وهذا الأمر مهم لأن ما يصل إلى الفقراء من الإنفاق الاختياري (عن طريق الاقتصاد غير المنظم في غالب الأحيان) عادة ما يفوق بكثير ما يصلهم من الإنفاق على البنادق الكبيرة مثل الإقامة وخدمات منظمي الرحلات والسفر الدولي. وتبين دراسة من إعداد معهد التنمية الخارجية أن إنفاق السياح في المطاعم (خاصة حيثما تشتري الإمدادات محلياً) والتسوق (سيما المنتجات الحرفية) والنقل المحلي والرحلات السياحية يعود إلى الفقراء بنسبة تتراوح بين ٢٥ و ٥٠ في المائة^(١٣).

٣٢- والارتباط بإنتاج الغذاء وعرضه على الصعيد المحلي مهم أيضاً كما أشير إليه آنفاً. فغالباً ما تدعم سلسلة الإمداد الزراعية في قطاع السياحة عدداً من الأسر المعيشية الفقيرة أكبر مما تدعمه وظائف الفنادق والمطاعم. وبالمثل، يحدد مستوى الأجور مدى تأثير السياحة تأثيراً إيجابياً على الفقراء؛ فكلما ارتفع مستوى الأجور تسنى له المساهمة في الحد من الفقر ما دام الفقراء يصلون إلى الوظائف. ويمكن أن يستفيد الفقراء على الصعيد المحلي أيضاً، إما بصفة مباشرة أو بواسطة الدعم المتاح في قطاعات أخرى، من الاستثمار في البنية الأساسية وخدمات المرافق العامة وشبكات النقل وغيرها، وهو استثمار تحته السياحة.

٣٣- وهكذا فإن تأثير تنمية السياحة تأثيراً إيجابياً على الفقراء لا يتوقف على الحجم فقط أو بالأساس (أي معدل دخول السياح ومعدل نمو السياحة)، بل إنه يتوقف على كيفية دمج الفقراء في سلسلة قيمة السياحة أو كيفية تمكينهم من المشاركة فيها.

(١٣) ODI (2007). Assessing how tourism revenues reach the poor. Briefing Paper 21. ODI. London. June. http://www.sarpan.org/documents/d0002767/ODI_tourism_briefing-paper_Jun2007.pdf

٣٤- وخلق فرص العمل ضروري للحد من الفقر. فعادة ما يخلق اقتصاد السياحة، باعتباره نشاطاً كثيف العمالة، نسبة كبيرة من فرص العمل والوظائف للعمال ذوي المهارات المحدودة والمتوسطة، سيما الفقراء منهم والإناث والشباب. ويمكن أن يشكل مصدراً كبيراً لفرص العمل لعدد كبير من العمال الذين فقدوا عملهم أثناء الأزمة المالية أو الذين ينضمون إلى القوة العاملة.

ثالثاً- بواعث القلق والمخاطر المتصلة بالسياحة

٣٥- تواجه البلدان، سيما البلدان النامية ذات الدخل المنخفض، مجموعة واسعة من التحديات والقيود في سياق تنمية قطاعها السياحية. ويرتبط البعض من تلك التحديات والقيود بعوامل خارجية لا تخضع لسيطرة الجهات المعنية أو الحكومات الوطنية. فعلى سبيل المثال، تتأثر أحجام السياحة بالظروف الاقتصادية العالمية والإقليمية السائدة (أي فترات النمو والركود) وبالأحداث السلبية كالكوارث الطبيعية والأوبئة والاضطرابات السياسية والإرهاب. فهذه العوامل يمكن أن تؤثر تأثيراً كبيراً على قرارات سفر السياح. لكن هناك أيضاً تحديات نابعة من السياسات الوطنية أو من غياب تلك السياسات. ومن بينها نقص أو عدم القدرة على تشجيع الروابط ما قد يسفر عن تسرب مالي وتوترات اجتماعية ثقافية وأضرار بيئية ناجمة عن الأنشطة المتصلة بالسياحة.

ألف- ضعف الروابط يؤدي إلى زيادة التسرب المالي

٣٦- تضخ السياحة إيرادات ضخمة في الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي على السواء. وتشكل كيفية الحصول على حصة أكبر من هذه الإيرادات تحدياً دائماً بالنسبة إلى معظم الاقتصادات الفقيرة التي تعتمد تنميتها على السياحة. والحصة التي لا تبقى في الاقتصاد المحلي - أي التسرب - تحد من أثر المضاعف وتقلص من ثم آثار القطاع الاقتصادية الإيجابية وقدرته الإنمائية. ويحدث التسرب عندما يتعين شراء سلع وخدمات متصلة بالسياحة من الخارج. ويمكن أن يتخذ التسرب شكل أرباح وإيرادات مدفوعة في الخارج إلى منظمي رحلات دوليين أو تكلفة سلع وخدمات مستوردة أو مدفوعات الفائدة على الديون. ويتراوح متوسط التسرب لدى معظم البلدان النامية بين ٤٠ و ٥٠ في المائة من إجمالي أرباح السياحة، في حين يتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة في حالة البلدان المتقدمة والبلدان النامية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

٣٧- وفي البلدان النامية ذات التنوع الاقتصادي المحدود، سيما البلدان ذات الدخل المنخفض، يظل التسرب تحدياً رهيباً. وبيّنت بعض الدراسات أن حصة تتراوح، في أحسن الأحوال، بين خمس وثلاث إجمالي إنفاق السياح في بلد الوجهة تعود إلى في شكل دخل مباشر وعن طريق سلاسل الإمداد. وفي حين أن تحصيل هذه النسب من الإنفاق السياحي،

وإن كانت صغيرة، قد تكون له آثار إيجابية على الفقراء وأن وجود السياحة يكون بذلك أفضل من عدمها، ينبغي التركيز على الحد من التسرب بغية زيادة الفوائد. غير أن المقصود هنا ليس الحصول على جميع السلع والخدمات المحلية^(١٤)؛ بل المراد هو تقليل التسرب إلى أدنى حد بتدعيم الروابط المحلية وتحسين سلسلة القيمة السياحية، بسبل منها تحديداً بناء القدرات الوطنية وتعزيز الروابط بين المستثمرين الأجانب والشركات المحلية. ويمكن أن تكون درجة التسرب مرتبطة بمستوى التنمية. ويلاحظ جيلوسو وآخرون أنه "من المحتمل أن يكون مستوى التسرب مرتفعاً في المراحل الأولى من التنمية، حيث يكون الاستثمار موجهاً إلى البنية التحتية والخدمات. وقد ينخفض بعد ذلك بالتوازي مع زيادة قدرة البلد على تلبية احتياجاته من الاستثمار والخدمات والسلع محلياً، وبوضع السياسات المناسبة لتدعيم القدرات المحلية"^(١٥).

٣٨- ويؤدي وجود الشركات عبر الوطنية في قطاع السياحة، إلى جانب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى التسرب المالي. ففي حين يوفر هذا الاستثمار الأجنبي المباشر مبالغ مهمة من رأس المال، فإن الشركات عبر الوطنية تعيد الأرباح إلى موطنها، وتترع إلى التكامل الرأسي مع موردين خارج الاقتصاد المحلي وكثيراً ما تستقدم موظفين دوليين من ذوي المهارات العالية لشغل المناصب القيادية. ويثير هذا الأمر شواغل لأنه يمكن أن يعوق إمكانات تراكم رأس المال والتكامل مع المورد المحليين ونقل التكنولوجيا والمعارف وقدرة الموظفين المحليين على تحسين مهاراتهم وشغل وظائف ذات قيمة مضافة أعلى. وجاء في منشور صادر مؤخراً عن الأونكتاد أن "الفائدة الرئيسية المتوقعة من الاستثمار في السياحة لا تتجسد في حالات كثيرة في حجم استثمار رأس المال وإنما في الآثار على التدريب والارتقاء بعمليات الإدارة والروابط بسلاسل القيمة الدولية"^(١٦).

٣٩- ويكمن حل مشكلة التسرب في تشجيع إقامة روابط قوية بين السياحة والقطاعات الأخرى المذكورة أعلاه. وكما سبقت الإشارة إليه، تقتضي إقامة الروابط وضع استراتيجية وطنية فعالة.

٤٠- ومن المهم أيضاً التصدي للممارسات التجارية التي تمنع المنافسة وتعوق تنمية قطاع السياحة بزيادة تكاليف مزاولة الأعمال التجارية في البلد والإضرار بنوعية السلع والخدمات المحلية. وعدم وجود أسواق تنافسية يمكن أن يعرقل بقدر كبير تنمية الروابط مع قطاع السياحة. وعلى سبيل المثال، يفضي وجود الاحتكارات في قطاع الاتصالات أو الطاقة إلى ارتفاع الأسعار وسوء النوعية وعدم انتظام الخدمة. ويتسبب انعدام المنافسة في قطاع

(١٤) في حال عدم وجود ميزة نسبية، تزداد فعالية الإمداد الدولي (الأصناف ذات السمعة الدولية كالشمبانيا مثلاً).

(١٥) انظر الحاشية ٨.

(١٦) UNCTAD (2010). Promoting foreign investment in tourism. Investment Advisory Series. Series A, No. 5. UNCTAD/DIAE/PCB/2009/16. New York and Geneva

الخدمات المالية في ارتفاع تكلفة الائتمان التي تزيد تكاليف الاستثمار بالنسبة لمقدمي خدمات السياحة المحليين. ويؤدي عدم وجود قطاع خطوط جوية أو نقل محلي تنافسي إلى زيادة رسوم الرحلات الجوية وتكاليف السفر الداخلي. وينبغي التصدي للقيود المتصلة بالممارسات المانعة للمنافسة عن طريق سنّ قوانين للمنافسة ووضع إطار لسياساتها بالتعاون بين سلطة المنافسة والدولة والقطاعات الاقتصادية سعياً إلى تشجيع المنافسة.

باء- بواعث القلق الاجتماعية الثقافية

٤١- تمثل السياحة صلة وصل بين الشعوب على اختلاف قيمها وثقافتها ومستويات دخلها وأنماط حياتها. ويمكن أن يكون هذا التبادل تبادلاً قيماً جداً من نواح عدة، لكنه قد يفضي أيضاً إلى احتكاك أو يُهدد القيم والثقافات الراسخة. بل إن بعض الملاحظين يرون أنه قد يتسبب في تدهور ثقافي أو قطيعة ثقافية بالنسبة إلى مجتمعات الوجهة السياحية، سيما النساء والشعوب الأصلية المعرضة للتأثر، كما قد يؤدي إلى تدمير يفضي في نهاية المطاف إلى رفض السكان المحليين وجود السياح الأجانب.

٤٢- وجاء في تقرير صادر مؤخراً عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ما يلي:

توجد أمثلة على مجتمعات تجتاحها أعداد ضخمة من الزائرين وتستغل فيها التقاليد تجارياً وتعرض ثقافتها لخطر الاندثار بسبب السياحة غير المخططة وغير المنظمة. وفي بعض الحالات يقوم غرباء بتشديد وجهات سياحية (بموافقة الحكومة عادة) في مناطق تعتبرها المجتمعات الأصلية أو التقليدية مناطقها ولم تكن تنميتها مرغوباً فيها أو مقبولة محلياً... ويمكن أن تفضي هذه الحالات إلى نزاعات تجعل التعاون والفوائد المتبادلة من شبه المستحيل وتزرع أحقاداً تؤثر سلباً على المجتمعات المحلية وعلى الوجهة السياحية. وفي البلدان التي تكون فيها الموارد محدودة والمجتمعات معرضة للتأثر بالصدمات الخارجية، يمكن أن تتداخل القضايا الثقافية مع الشواغل البيئية والمشاكل المتصلة بالوصول إلى المياه والموارد الساحلية والأحياء البرية بل قد تتفاقم بسببها^(١٧).

جيم- الضرر بالبيئة والتراث الثقافي

٤٣- للسياحة آثار سلبية قد يكون أكثرها إلحاحاً أثرها على البيئة. وبما أن السياحة تستهلك الطاقة والمياه وتنتج كميات كبيرة من النفايات وتؤثر على التراث الثقافي باحتذاب أعداد هائلة من الناس إلى المواقع السياحية، فقد تُلحق ضرراً كبيراً بالبيئة والتراث الثقافي.

(١٧) UNEP (2011). *Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication – A Synthesis for Policy Makers*. UNEP. www.unep.org/greeneconomy

٤٤ - ودراسة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المذكورة آنفاً تحذر من أن "استهلاك الطاقة المتنامي في قطاع السياحة، وبخاصة لأغراض السفر والإقامة، واعتمادها على الوقود الأحفوري أمران تترتب عليهما آثار خطيرة فيما يتعلق بانبعاثات غازات الدفيئة وتغير المناخ على الصعيد العالمي وكذلك فيما يتعلق بنمو الأعمال التجارية في المستقبل." والعوامل المساهمة في تزايد استهلاك الطاقة هي تنامي عدد السياح الدوليين والمحليين، وتفضيل النقل كثيف الاعتماد على الطاقة والسفر إلى وجهات أبعد لفترات أقصر. وتفيد تقديرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن السياحة تسبب في نحو خمسة في المائة من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة في المقام الأول عن نقل السياح (٧٥ في المائة) وعن الإقامة (٢١ في المائة).

٤٥ - وفي وجهات سياحية كثيرة، تتزايد ندرة المياه. وفي حين تستهلك السياحة من المياه أقل بكثير مما تستهلكه الزراعة مثلاً، فقد تكون في بعض المناطق العامل الرئيسي في استهلاك المياه. وفي حالات كثيرة، أدى ذلك إلى عدم التكافؤ في توزيع المياه بين السياح والمجتمعات المجاورة، ما هدد تلبية الاحتياجات المعيشية للمجتمعات المحلية. ويفيد غوسلينغ وهال بأن المنتجعات الفخمة في إحدى جزر أفريقيا الشرقية تستخدم ما يصل إلى ٢٠٠٠ لتر من المياه لكل سائح يومياً، أي ما يزيد على ٧٠ ضعف متوسط الاستهلاك المحلي اليومي للسكان المحليين^(١٨).

٤٦ - ويمثل النفايات ونظم إدارة النفايات أو الافتقار إلى هذه النظم عاملاً آخر يؤثر سلباً على البيئة. ذلك أن مستوى النفايات الناجمة عن السياحة مرتفع نسبياً. كما أن إدارة مياه الصرف غالباً ما تكون رديئة إذ تتخلص الفنادق من مياه الصرف غير المعالجة بإلقائها في البحر مباشرة. وتفيد التقديرات بأن ٣٠ في المائة فقط من مياه الصرف المتدفقة من المدن الساحلية في البلدان الأوروبية المتوسطة تُعالج بطريقة ما قبل التخلص منها^(١٩).

٤٧ - وكان أثر السياحة على التنوع الأحيائي أثراً هائلاً بالفعل. وفي حالات كثيرة كانت للسياحة واسعة النطاق تأثيرات سلبية على التنوع الأحيائي، في أوساط منها الشعب المرجانية والأراضي الرطبة الساحلية والغابات المطيرة والنظم الإيكولوجية القاحلة وشبه القاحلة والمناطق الجبلية^(٢٠). ويفيد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن "عدم إدراج شواغل التنوع الأحيائي في التخطيط والاستثمار على مستوى الوجهة السياحية سيكون له تأثيرات سلبية على البيئة الطبيعية وسيزيد التفاعلات مع المجتمعات المحلية ويفضي إلى الحد من قدرة الوجهة السياحية والمستثمرين على توليد القيمة (خاصة وأن الاهتمام بالسياحة الطبيعية يتزايد بسرعة

(١٨) Gössling S and Hall C M, eds. (2006). *Tourism and Global Environmental Change: Ecological, Social and Political Interrelationships*. Routledge. London

(١٩) انظر الحاشية ١٧.

(٢٠) UNWTO (2010). *Tourism and Biodiversity: Achieving Common Goals towards Sustainability*. UNWTO. Madrid

على الصعيد العالمي^(٢١). ومع ذلك، من الجدير بالإشارة أيضاً أن السياحة أدت في عدد من البلدان إلى إذكاء الوعي بقيمة التنوع الأحيائي وبالحاجة إلى حمايته.

رابعاً - نحو سياحة مستدامة

٤٨ - ناقش الفصلان السابقان مُعضلة تنمية السياحة: فمن جهة، يتيح قطاع السياحة فرصاً كثيرة لإقامة روابط اقتصادية أمامية وخلفية والحصول على العملة الأجنبية والتنويع الاقتصادي وزيادة الدخل والعمالة والحد من الفقر. ومن جهة أخرى، يمكن أن تشكل السياحة خطراً على صَوْن الموارد الثقافية والبيئية باعتبارها عوامل أساسية لاحتذاب السياح. فهل يمكن التوفيق بين هاتين الديناميتين المتعارضتين؟ وبعبارة أخرى، هل يمكن تحقيق الاستدامة في قطاع السياحة بحيث يساهم في التنمية الاقتصادية والعمالة والحد من الفقر دون هدم الثقافة والضرر بالبيئة؟ إن هناك توافق آراء متزايداً على أن السياحة المستدامة ممكنة. غير أنها تستدعي اعتماد استراتيجية تأخذ في الحسبان العوامل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية. وترى منظمة السياحة العالمية أن تلك الاستراتيجية ينبغي أن تكفل ما يلي^(٢٢):

(أ) الاستغلال الأمثل للموارد البيئية التي تشكل عنصراً أساسياً في تنمية السياحة، مع الحفاظ في الآن ذاته على التوازنات الإيكولوجية الأساسية والمساعدة على حفظ التراث الطبيعي والتنوع الأحيائي؛

(ب) احترام الأصالة الاجتماعية الثقافية للمجتمعات المحلية المضيفة، والحفاظ على ما هو قائم وحي من تراثها الثقافي، وقيمها التقليدية، والمساهمة في التفاهم والتسامح بين الثقافات؛

(ج) كفالة وجود عمليات اقتصادية طويلة الأجل تتوفر لها مقومات البقاء وتتيح لجميع الأطراف المعنية منافع اجتماعية واقتصادية توزع بالعدل، بما في ذلك إتاحة فرص ثابتة للعمل وتحقيق الدخل وخدمات اجتماعية للمجتمعات المحلية المضيفة والمساهمة في تخفيف حدة الفقر.

٤٩ - وفي ضوء ما قد ينجم عن السياحة من آثار سلبية، تجددت الحاجة الملحة لتشجيع السياحة المستدامة بهدف ضمان تحقيق مكاسب في المستقبل والتقليل إلى أدنى حد من الأثر السلبي الممكن على البيئة والثقافات. وقد أذكى هذا الأمر بدوره وعي صُنَّاع السياسات والسياح ومشغلي قطاع السياحة بضرورة قيمة الحفاظ على الثروات الطبيعية والاجتماعية والثقافية الفريدة للوجهة السياحية. وأصبح السياح أكثر تشدداً في طلب الجودة البيئية للوجهات السياحية. وبالمثل، هناك ما يدعو الوجهة السياحية إلى صَوْن بيئتها والنهوض بها

(٢١) انظر الحاشية ١٧.

(٢٢) وضع عدد من المؤسسات والمؤلفين تعريفاً للسياحة المستدامة. وفي حين تختلف التعاريف المقترحة في محور تركيزها أو مدى تفصيلها، فهي تتفق في أن هذا المفهوم يشمل اعتبارات اقتصادية وبيئية واجتماعية وثقافية.

لا من باب الحفاظ على مصالحها فقط بل أيضاً بدافع توليد القيمة^(٢٣). وبالفعل أصبحت الاستدامة وإنشاء مشاريع سياحية داعمة للفقراء وواعية بالبيئة أداتي تسويق مهمتين ويمكن أن تمنحاً مقدمي خدمات السياحة ميزة نسبية.

ألف - برنامج سياسات لتحقيق السياحة المستدامة

٥٠ - تستطيع الحكومات وشركات القطاع الخاص جعل السياحة أكثر استدامة بعدة طرق. وكما سبق ذكره، تتوقف آفاق نمو القطاع في الأمد الطويل على بناء بنية تحتية وسلاسل إمداد مناسبة، وتعزيز السياسات والمؤسسات التي تضمن تنفيذ الأنشطة السياحية على نحو مستدام يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وبتزايد نضوج القطاع ستزايد أيضاً أهمية التخطيط على المستوى الوطني والضوابط البيئية ومبادرات الحفاظ على الثقافة. غير أن المتطلبات الرئيسية للسياحة المستدامة ستشمل في الأمد القصير ما يلي:

- (أ) التوعية بما تؤدي إليه الأضرار البيئية من إضعاف لجاذبية الوجهة السياحية؛
- (ب) تشجيع الإلمام بمبادئ وأساليب إدارة البيئة، بما يشمل استراتيجيات المحافظة على الطاقة والمياه؛
- (ج) تمكين الشركات السياحية من الوصول إلى المعلومات السوقية والموارد المالية؛
- (د) تحسين التنسيق بين الإدارات الحكومية المعنية بالسياحة والبيئة ومستثمري القطاع الخاص في مجال السياحة؛
- (هـ) النهوض بالبنية الأساسية في المواقع السياحية المعزولة التي لا يُستبعد أن يتجه إليها استثمار القطاع الخاص.

٥١ - وتُبذل جهود على الصعيدين الوطني والدولي لتنفيذ البعض من هذه المتطلبات أو المبادئ الأساسية. فعلى الصعيد الدولي، أنشئت، بمبادرة من منظمة السياحة العالمية، لجنة الأمم المتحدة التوجيهية المعنية بالسياحة من أجل التنمية، وهي هيئة تُجمّع التجارب والخبرات السياحية لتسع وكالات وبرامج دولية^(٢٤). ويتمثل هدف اللجنة التوجيهية الرئيسي في توفير أوجه تآزر تحقق مزيداً من التنسيق والفعالية والكفاءة في تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالسياحة إلى البلدان النامية.

٥٢ - وتتمثل إحدى المبادرات الأخرى التي تشمل القطاع الخاص في إنشاء المجلس العالمي للسياحة المستدامة. وقد وضع المجلس مجموعة من المؤشرات لتقصي ورصد عمليات السياحة

(٢٣) انظر الحاشية ١٦.

(٢٤) منظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة السياحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية.

وإدارة الفنادق ومنظمي الرحلات والوجهات السياحية بهدف تقييم استدامتها. وتتعلق المؤشرات بأربعة مجالات هي الإدارة المستدامة، والآثار الاجتماعية الاقتصادية والثقافية والبيئية (عما فيها استهلاك الموارد والحد من التلوث والحفاظ على التنوع الأحيائي والمناظر الطبيعية). ويتوخى هذا الإطار تنمية معرفة الممارسات السياحية المستدامة وفهمها، وتشجيع اعتماد مبادئ عالمية للسياحة المستدامة، وحث الطلب على السفر المستدام.

٥٣- ومن المتوقع أن يؤدي تزايد الوعي البيئي إلى زيادة الطلب على الوجهات السياحية المستدامة، وأن يُفضي ذلك بدوره إلى توفير حوافز تشجع تحول القطاع نحو المزيد من الاستدامة. وطالب عدد من الحكومات والمنظمات الدولية ومجموعات المستهلكين والمنظمات البيئية بالفعل بأن تصبح جودة البيئة واستدامة المواد الخام جزءاً لا يتجزأ من السياسة العامة وأولويات الشركات.

٥٤- وشجعت زيادة الوعي بتغير المناخ وبآثاره السلبية على الاستثمار في منتجات وخدمات أكثر ملاءمة للبيئة. غير أن زيادة الوعي بتغير المناخ قد تكون سلاحاً ذا حدين. فهي من جهة ستشجع استحداث منتجات سياحية جديدة منخفضة الكربون. ويمكن من جهة أخرى أن تؤثر سلباً على تدفق السياح إلى وجهات معينة وذلك مثلاً في حال زيادة ضرائب الكربون على الرحلات الجوية الطويلة زيادة تؤدي إلى ارتفاع أسعار تلك الرحلات.

٥٥- وفيما يتعلق بالسياسة العامة، لا بد من تصميم وتنفيذ سياسات ضرائب وإعانات تشجع الاستثمار في الأنشطة السياحية المستدامة وتثني عن السياحة غير المستدامة. فعندما تستثمر الحكومات في ميادين كالحفاظ على المناطق المحمية والأصول الثقافية وإدارة المياه والنفايات، ترسل إشارة إلى المستثمرين من القطاع الخاص وتشجع على اتخاذ قرارات استثمارية تكون لها نواتج أكثر ملاءمة للبيئة.

٥٦- وتشجيع السياحة المستدامة عملية شاملة تقتضي اتخاذ إجراءات واسعة تمتد من اعتماد تكنولوجيات وممارسات جديدة لتحسين الكفاءة في نظم الطاقة والمياه وتصريف النفايات إلى تنفيذ سياسات من أجل إعادة التنوع الأحيائي. ويمكن أن تترتب على ذلك نتائج منها تحسين الكفاءة في استعمال الطاقة في النقل والسكن، أو انخفاض المخاطر الصحية، أو زيادة جاذبية وجهة سياحية ما. ولتمكين الجهات المعنية من الانتقال إلى سياحة أكثر استدامة، توجد عناصر كثيرة يتعين توافرها أو يجب النظر فيها. وقد تشمل هذه العناصر ما يلي:

- (أ) إنشاء التكتلات؛
- (ب) إقامة روابط مع موردي السلع والخدمات المحليين؛
- (ج) تنمية المهارات والموارد البشرية؛
- (د) الوصول إلى التمويل والاستثمار؛
- (هـ) وضع إطار مؤسسي ودمج السياحة في السياسات الوطنية؛

- (و) الترويج والتسويق؛
(ز) حماية التراث الثقافي والمحافظة عليه.

باء- إنشاء التكتلات

٥٧- لا تمثل جودة البيئة شاغلاً أساسياً بالنسبة إلى المجتمعات المحلية فحسب وإنما أيضاً أهم مصدر قوة للوجهات السياحية المتنافسة على أساس جمال الطبيعة وجاذبيتها. لذا فإن للحكومات والشركات والمنظمات المجتمعية مصلحة مشتركة في حماية البيئة والحفاظ عليها. ويتيح إنشاء التكتلات للجهات المعنية أن تدعو بمزيد من الفعالية إلى إدارة بيئية سليمة (كوضع اللوائح وإنفاذها)، وأن تستفيد من وفورات الحجم (مثل تقاسم تكاليف إصلاح طريق)، وأن تعمم الفوائد على المجتمعات المحلية (مثل وضع نظم لإدارة النفايات). ويعزز ذلك المركز التنافسي للتكتل بأكمله.

جيم- إقامة روابط مع مورّدي السلع والخدمات المحليين

٥٨- ورد في الفصل الثاني أن للسياحة قدرة هائلة على إقامة روابط أمامية وخلفية قوية في الاقتصاد الوطني. ولضمان استدامة العمليات السياحية، لا يمكن أن تقتصر سياسات الاستدامة على السياحة في حد ذاتها بل يجب أن تشمل أيضاً اعتبارات الاستدامة على جميع المستويات المرتبطة بالقطاع. ففي الزراعة مثلاً، يمكن أن يتجسد ذلك في تشجيع السياسات العامة استخدام نُظُم ريّ تسمح بصرف كاف أو تطبيق ممارسات لا تضر بنوعية التربة في الأمد الطويل. والروابط القوية التي تُؤلّد العمالة والدخل وتُيسّر الارتقاء بالمهارات ستساهم في تنفيذ عمليات اقتصادية قابلة للاستمرار في الأمد الطويل كما ستساهم في الحد من الفقر.

٥٩- ووضع عدد متزايد من البلدان النامية برامج مخصصة لروابط السياحة، تحدد الإجراءات اللازمة لتدعيم الروابط كما يحدث في الهند أو في جامايكا مثلاً. ولا بد من وضع برامج مماثلة لتوطيد الروابط في أقل البلدان نمواً وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتشمل بعض الإجراءات التي اقترحتها الأونكتاد لحفز تطوير سلاسل الإمداد المحلية ما يلي:

- (أ) تدعيم إنتاجية القطاع الزراعي وروابطه بالسياحة؛
(ب) مدّ المشاريع التجارية الصغيرة بمنح لبدء التشغيل وتزويدها بالتعليم والتدريب وتمكينها من الحصول على قروض منخفضة الفائدة بهدف تشجيع إنشاء المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم؛
(ج) اعتماد تدابير قائمة على الحوافز لتشجيع الفنادق والمطاعم على الحصول على مستلزمات الإنتاج من الموردين المحليين؛

(د) تخفيف شروط تقسيم المناطق وتسليم الرخص بحيث يتسنى للمشاريع التجارية الصغيرة المشاركة في سلسلة القيمة السياحية في مراحلها اللاحقة.

دال - تنمية المهارات والموارد البشرية

٦٠ - تعتمد السياحة اعتماداً كبيراً نسبياً على العمالة الماهرة وشبه الماهرة، لكنها تحتاج أيضاً إلى مهنيين يمتلكون مهارات محددة. وتزايد الحاجة إلى التدريب المتخصص بغية توسيع الأسواق السياحية، بما يشمل التدريب في مجالي الإدارة والقيادة وتكنولوجيا المعلومات واللغات الأجنبية. ولا اعتماد تكنولوجيات أكثر ملاءمة للبيئة وإدارة المرافق السياحية بطرق تستوفي معايير الاستدامة، لا بد من أن تتفق قاعدة المهارات مع أهداف الاستدامة. ويتطلب ذلك الاستثمار في تنمية الموارد البشرية بحيث يتسنى للأفراد اكتساب تلك المهارات والمشاركة علاوة على ذلك في أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى.

هـ - الوصول إلى التمويل والاستثمار

٦١ - تتوقف نوعية البنية التحتية للسياحة بدرجة كبيرة على مدى الوصول إلى التمويل بغرض القيام باستثمارات عامة وخاصة. وفي بلدان نامية كثيرة، يكون الحصول على القروض باهظ التكلفة، بينما يكون الإنفاق العام على إنشاء البنية التحتية وتحسينها محدوداً جداً في معظم الحالات. لذا ينبغي أن تيسر السياسات الحصول على القروض، سيما بالنسبة إلى المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، بما أنها دعامة القطاع السياحي. ويستدعي ذلك إعادة نظر المصارف في كيفية تقييم الاستثمارات السليمة بيئياً. ولهذه الاستثمارات تكلفة، لكن فترات استرداد رأس المال يمكن أن تكون قصيرة نسبياً وأن تفضي إلى وفورات في التكاليف تجعلها مجدية وجذابة من الناحية المالية.

٦٢ - وعلاوة على ذلك، ينبغي للسياسات أن تشجع الاستثمار المحلي إلى جانب مشاركة رؤوس الأموال الأجنبية (الشركات عبر الوطنية/الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدة الإنمائية والتعاون الثلاثي). وكما ورد أعلاه، تتجاوز منفعة الاستثمار الأجنبي بكثير منفعة ضخ رأس المال. ومن الجدير بالذكر أن بعض التجارب الوطنية أثبتت أن باستطاعة الحكومات أن تتفاوض مع الشركات عبر الوطنية بشأن شروط مشاركتها في اقتصاداتها بحيث تتسق سياسات هذه الشركات مع سياساتها الوطنية وتشرك مثلاً المستثمرين في تيسير تمويل البنية التحتية وإدارة الخدمات^(٢٥). وبتقاسم المعلومات وتنسيق المفاوضات مع المستثمرين الأجانب

(٢٥) للمزيد من المعلومات، انظر الأونكتاد (٢٠١٢). *Investment Policy Framework for Sustainable*

Development. UNCTAD/DIAE/PCB/2012/5. United Nations. New York and Geneva.

http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/webdiaepcb2012d6_en.pdf

ومنظمي الرحلات، يمكن لشركات السياحة المحلية أيضاً أن تؤمن أحجاماً وهوامش أكبر للسلع والخدمات السياحية المنتجة وطنياً.

واو - الإطار المؤسسي ودمج السياحة في السياسات الوطنية

٦٣ - يوجد قدر كبير من الترابط في قطاع السياحة، لذا تقتضي الاستفادة القصوى من إمكانات هذا القطاع وضع أطر سياساتية متماسكة وشاملة. وينبغي أن تكفل هذه الأطر السياساتية دمج السياحة المستدامة في مجمل سياسات البلد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويقتضي دمج مجالات سياساتية وجهات فاعلة متعددة درجة عالية من القدرة المؤسسية. وهو يستدعي أيضاً وجود وكالات سياحية قوية قادرة على التنسيق مع الوكالات الحكومية والجهات المعنية الأخرى، كالسلطات المحلية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وليس هذا بالأمر الهين في قطاع مجزأ يضم منشآت كثيرة، سيما المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وبالغة الصغر.

٦٤ - وقد يكون من المفيد لصنّاع السياسات ودوائر الأعمال الاعتماد على مبادئ توجيهية تبين الإجراءات التي تسمح بالمساهمة في السياحة المستدامة. واقترح الأونكتاد سلسلة من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يمكنها تدعيم أثر السياحة الإيجابي^(٢٦):

(أ) المبادئ التوجيهية الاقتصادية: تقييم الآثار الاقتصادية قبل تطوير السياحة وتحقيق أقصى زيادة ممكنة في الفوائد الاقتصادية المحلية بتدعيم الروابط والحد من التسرب، وضمان مشاركة المجتمعات المحلية في السياحة واستفادتها منها، والمساعدة في التسويق وتطوير المنتجات على الصعيد المحلي، وتشجيع الأعمال التجارية المنصفة والأسعار العادلة؛

(ب) المبادئ التوجيهية الاجتماعية: إشراك المجتمعات المحلية في عملية التخطيط وصنع القرار، وتقييم الآثار الاجتماعية للأنشطة السياحية، واحترام التنوع الاجتماعي والثقافي، ومراعاة ثقافة البلد المضيف؛

(ج) المبادئ التوجيهية البيئية: الحد من الآثار البيئية السلبية عند تنمية السياحة، واستخدام الموارد الطبيعية استخداماً مستداماً والحفاظ على التنوع الأحيائي.

زاي - الترويج والتسويق

٦٥ - يتطلب الترويج للوجهات السياحية وتسويقها اتباع نهج منسق يحدّد بالتعاون مع القطاع الخاص. ويمكن لوكالات تشجيع الاستثمار أن تؤدي دوراً مهماً في الوصول إلى

(٢٦) انظر الحاشية ١٦.

المستثمرين الأجانب وتوجيههم نحو التنمية المستدامة واستهداف المستثمرين الأجانب في المشاريع المستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.

٦٦- وعلى مستوى الشركات، اعتمد عدد من المجموعات الفندقية الكبيرة بالفعل موثائق بشأن السياحة المستدامة وحماية البيئة، وهي تستخدم هذه الموثائق أداة للترويج ومراقبة الجودة.

حاء- حماية التراث الثقافي والمحافظة عليه

٦٧- يمثل التراث الثقافي أحد المحركات الرئيسية للسياحة، بيد أن حشود السياح الضخمة يمكن أن تشكل خطراً جسيماً على المحافظة على هذه المواقع. وفي سياق تطوير مواقع التراث الثقافي، لا بد من إقامة شراكات مع المجتمعات المحلية، حتى يتسنى تقييم وإدارة آثار السياحة على تلك المجتمعات.

٦٨- ويمكن أن تساهم تنمية السياحة في إذكاء الوعي بالتراث الطبيعي والثقافي وفي تخصيص المزيد من الموارد لحماية هذا التراث والمحافظة عليه، بل يمكن أن تساهم في استمرار التقاليد وإنعاشها وتعزيزها. غير أن المجتمعات المحلية قد تتأثر سلباً بهذا القطاع. ومن المهم، مع تقدم العمل في المشاريع، النظر في اتخاذ تدابير اقتصادية للتعويض عن الآثار الحتمية وتداركها.

خامساً- الاستنتاجات

٦٩- باستطاعة السياحة أن تساهم في النمو الاقتصادي والحد من الفقر، لا سيما في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض. وقدرة هذا القطاع على خلق فرص العمل وتوليد الدخل بفضل روابطه الخلفية والأمامية تجعل منه قطاعاً هاماً لتنوع الاقتصاد ونموه. ومع ذلك لا يمكن، في الوقت ذاته، تجاهل الأثر السلبي الذي يمكن أن يلحقه هذا القطاع بالبيئة والثقافة. ولكي توفر السياحة فرص العمل والدخل في الأمد الطويل، وتساهم في التنمية المستدامة، يجب أن تكون عملياتها، بما في ذلك الأنشطة المرتبطة بها، عمليات مستدامة أيضاً. ويتطلب ذلك، كما ورد في هذه المذكرة، استراتيجيات وبرامج سياسات طموحة.

٧٠- وفي هذا السياق، يتيح اجتماع الخبراء فرصة لمعالجة القضايا الرئيسية المتعلقة بمساهمة السياحة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وفيما يلي القضايا الرئيسية المطروحة:

(أ) ما هي السمات المحددة التي تجعل من السياحة قطاعاً هاماً لبناء القدرات وتحقيق التنمية الاقتصادية على الصعيد المحلي، ولا سيما للحد من الفقر؟

(ب) ما هي جوانب قطاع السياحة السلبية التي تتطلب من واضعي السياسات إيلاءها مزيداً من الاهتمام لدى صوغ السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتنمية السياحة؟

- (ج) كيف تستطيع الحكومات جذب مستويات كافية من الاستثمار لبناء القدرات الإمدادية، وإقامة روابط فعالة بين السياحة ومختلف القطاعات الأخرى، والعمل في الوقت ذاته على مواجهة التسرب الاقتصادي والممارسات المانعة للمنافسة في قطاع السياحة؟
- (د) بما أن الأنشطة المتصلة بالسياحة تعتمد، على تطوير البنية التحتية والمحافظة على البيئة والمواقع التراثية الثقافية وإمدادات الطاقة والمياه وعوامل أخرى، فكيف يمكن جعل السياحة، بوصفها نشاطاً اقتصادياً، قطاعاً مستداماً؟
- (هـ) ما هي السياسات والاستراتيجيات التي ينبغي أن تتبعها الحكومات لتعزيز السياحة المستدامة وضمان مساهمة السياحة في التنمية المستدامة؟
-